AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4191 | الأربعاء | غرة رجب 1443 هـ | 2 فبراير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بورصة الكويت الثالثة خليجياً خلال يناير والمناخ العام "إيجابي"

المؤشرات تواصل انتفاضتها القوية.. و«العام» يرتفع 30.13 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 30ر13 نقطة ليبلغ مستوى 7380ر50 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر41 في المئة.

وتم تداول 306ر19 مليون سهم عبر 11988 صفقة نقدية بقيمة 60ر6 مليون دينار (نحو 199ر9 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 53ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6101ر74 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر88 في المئة من خلال تداول 233ر04 مليون سهم عبر 8165 صفقة نقدية بقيمة 32ر3 مليون دينار (نحو 106ر5 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 20ر5 نقطة ليبلغ مستوى 8033ر46 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر26 في المئة من خلال تداول 73ر14 مليون سهم عبر 3823 صفقة بقيمة 28ر3 مليون دينار (نحو 93ر3 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 37ر8 نقطة ليبلغ مستوى 6408ر74 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1ر17 في المئة من خلال تداول 142ر8 مليون سهم عبر 4348 صفقة نقدية بقيمة 20ر6 مليون دينار (نحو 67ر9 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة اليوم نحو 306.19 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 11.988 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 60.66 مليون دينار تقريباً.

وصعدت مؤشرات 7 قطاعات أمس يتصدرها الخدمات الاستهلاكية بنمو معدله 3.43 %، بينما تراجع 5 قطاعات يتصدرها التكنولوجيا بواقع 4.42 %، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية وجيداً.

وجاء سهم "الصناعات الوطنية" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 19.50 %، فيما تصدر سهم "عربي قابضة" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 7.66 %.

وتصدر سهم "الكويت الوطني" نشاط السيولة بقيمة 4.60 مليون دينار مرتفعاً بنحو 0.68 %، يليه سهم "جي إف إتش" بقيمة 4.25 مليون دينار بتراجع قدره 0.59 %.

من جانبه قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن مؤشرات البورصة الكويتية ارتفعت بشكل ملحوظ في يناير الماضي؛ حيث جاءت البورصة في المركز الثالث على صعيد أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح دياب أن الأداء العام كان جيداً بدعم من الأسهم الكبرى حيث كان مؤشر السوق الأول بالصدارة بنسبة نمو بلغت 4.9 %. أما على صعيد القطاعات، فقد أغلقت معظمها في المنطقة الخضراء، وكان لقطاع التكنولوجيا الصدارة بنمو نسبته 10.6 % خلال الشهر.

وأضاف: سجل القطاع المصرفي أيضاً نمواً بنسبة 4.9 % بالتزامن مع بدء الإفصاحات عن النتائج المالية للعام 2021 والتي توجها كلاً من بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان بنتائج قوية بلغت نسبة النمو فيها 47.1 % و41 %، على التوالي.

وبين دياب أن المناخ العام يبدو إيجابياً مع انتظار المزيد من النتائج المالية للشركات المدرجة، فيما تستمر أسعار النفط بالمحافظة على مستويات جيدة؛ الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي على اقتصاد الكويت وعلى معظم القطاعات.

وشهدت معظم البورصات العربية تحسناً ملموساً خلال تعاملات شهر يناير 2022، وسجل بورصتا السعودية وقطر أفضل أداء بينها، فيما مني سوقا مصر ومسقط بأكبر الخسائر في تلك الفترة.

وبحسب خبراء فإن الأداء الإيجابي لبورصات الخليج يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 90 دولار للبرميل لخام برنت حيث إنها تعتبر الحافز الاقتصادي الأكبر لدول المنطقة التي ما زالت تعتمد على البترول كمورد رئيسي لعائداتها.

وأوضح الخبراء أن التوقعات الإيجابية لنتائج الأعمال والتوزيعات التي تفتح شهية المستثمر الطويل الأجل أسهمت في عودة تمركز المتعاملين بالأسهم الكبرى التي من المرجح أن تشهد أغلبها أداء تشغيلياً جيداً بعد تعافي أعمالها من تداعيات جائحة كورونا.

ولفتوا أن بورصات المنطقة استطاع أدائها أن ينفصل عن أداء البورصات العالمية التي شهدت عدم استقرار بسبب تصاعد الأحداث الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا إضافة المضي قدوما في رفع الفائدة لكبح جماح التضخم الذي وصل لأعلى مستوياته بالولايات المتحدة لأعلى مستوياته منذ ما يقرب من 40 عاما وهو الذي يؤثر على أحجام الأموال المستثمرة بتلك الأسواق بسبب ارتفاع العوائد على القروض.

وبحسب إحصائية، فبنهاية شهر يناير 2022 ارتفع المؤشر العام للسوق السعودي بنسبة 8.78 % ليسجل أكبر وتيرة مكاسب شهرية منذ نوفمبر الماضي، وارتفع المؤشر العام للبورصة القطرية بنسبة 7.5 % بعد وصوله لأعلى مستوياته منذ مايو 2015، وصعد المؤشر الأول الكويتي 4.9 %. كما ارتفع مؤشر أبوظبي ودبي بنسبة 2.5 % و0.25 % على الترتيب، وزاد مؤشر بورصة البحرين بنسبة 0.7 % فيما نزل مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية 0.33 % وهبط المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية 3.84 %.

جلسة مرتفعة للبورصة

«المركزي» يصدر مسودة لتعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة التقدم في مجالات التقنيات المالية ووسائل الدفع الإلكتروني وتوفير الأطر الرقابية والتنظيمية لها، وسعيه لتمكين المؤسسات العاملة في هذا المجال بهدف تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للعملاء، أصدر بنك الكويت المركزي مسودة تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.

جاء ذلك في بيان لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن مسودة التعليمات تضمنت تطويرًا لتعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال الصادرة عن بنك الكويت المركزي في عام 2018، وذلك تحت مظلة قانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، الذي أسند لبنك الكويت المركزي كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في هذا الشأن.

كما أشار البنك المركزي في بيانه إلى أن تحديث التعليمات جاء بهدف تحفيز الابتكار وتشجيع المشاريع القائمة والناشئة في هذا المجال، وذلك من خلال قيام بنك الكويت المركزي بالدعم والترخيص والإشراف مباشرةً على هذه الشركات بما يمكنها من ممارسة نشاطها في بيئة تشغيلية محفزة تعزز تنافسيتها، وكذلك تحديد متطلبات رقابية تتناسب مع حجم المخاطر لتلك الشركات، إلى جانب تسهيل الوصول إلى البنى التحتية المكملة لأعمالها.

وتعزيزًا لمبدأ الشفافية والمشاركة تم طرح مسودة التعليمات الجديدة وذلك لاستطلاع الآراء وتلقي المقترحات حول تلك التعليمات تمهيدًا لإصدارها بالشكل النهائي في منتصف العام الحالي.

وعليه، يدعو بنك الكويت المركزي المختصين والمهتمين من الشركات و المؤسسات المالية الممارسة لأعمال الدفع الإلكتروني إلى إبداء مرئياتهم وملاحظاتهم في موعد أقصاه 24 مارس 2022 عبر البريد الإلكتروني (Paymen – PublicConsult – tion@cbk.gov.kw) علماً بأن جميع المرئيات والملاحظات ستكون محل دراسة لغرض اعتماد الصيغة النهائية لهذه التعليمات، ويمكن الاطلاع على مسودة التعليمات من خلال الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي (http://www.cbk.gov.kw).

على جانب اخر طرح "المركزي" أمس الثلاثاء أولى أيام شهر فبراير 2022 سندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار، وبمعدل عائد 1.125%.

وحسب البيانات المنشورة على المركزي، تمت تغطية الإصدار بواقع 11.55 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه بلغ 2.77 مليار دينار.

وبلغ أجل تلك السندات 3 أشهر؛ إذ تستحق في 3 مايو 2022؛ وذلك وفق المركزي.

ويتوافق أجل ومعدل عائد تلك السندات مع آخر طرح للمركزي الكويتي يوم 25 يناير الماضي البالغ قيمته 200 مليون دينار.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض، وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق هي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

بنك الكويت المركزي

تبدأ عمليات التداول على سهمها خلال فبراير الجاري

«ثروة» صانع سوق أول لسهم «الأرجان العقارية»

أعلنت شركة الأرجان العالمية العقارية توقيعها اتفاقية صانع سوق مع شركة ثروة للاستثمار، على ان تبدأ ثروة بصفتها صانع سوق أول لسهم الشركة عملها خلال شهر فبراير الجاري.

الرئيس التنفيذي لشركة الأرجان العالمية العقارية المهندس خالد المشعان اعرب عن التعاقد مع شركة ثروة للاستثمار التي تمتلك خبرة مميزة كصانع سوق لعدد من الشركات المدرجة في البورصة، كما انها من أوائل الشركات التي حصلت على رخصة صانع سوق في الكويت.

وأضاف إن النظرة والرؤية المستقبلية لشركة الارجان العالمية العقارية التي تركز على صناعة وابتكار بيئة خضراء وحياة يحبها الجميع تتوافق وتتناغم مع عملية صناعة السوق على السهم طوال وقت التداول التي تساهم في تعزيز آليات الاستدامة المالية لأسهم الشركات التي تتداول في اطاره، وتدعم استمرارية وجود طلبات وعروض دائمة على السهم دون فجوات كبيرة بين العرض والطلب، وهو أمر يساعد على زيادة كفاءة السوق مع تمكين المتداولين من زيادة تملكهم بالسهم أو تقليصها بيسر وسهولة المقارنة بالنظام السابق نظرا لتواجد اوامر العرض والطلب بشكل مستمر سواء من المتداولين أو من صانع السوق، موضحاً الهدف الاساسي من وجود صانع السوق وهو ايجاد توازن مستمر بين العرض والطلب وانحسار الفجوة بين سعري البيع والشراء.

واختتم المشعان بالتأكيد على تفاؤله بالعمل مع "ثروة" كصانع سوق أول لسهم الارجان العقارية آملاً أن يثمر هذا التعاقد عن تحقيق تحسن ملحوظ في أداء سهم الشركة، خصوصاً بعد أن استحوذت الشركات المرخصة كصانع سوق ومن أشهرها على الاطلاق ثروة على نصيب وافر من السيولة المتداولة وباتت تحظى باهتمام المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التي تنشط في السوق.

خالد المشعان

«بوبيان» يحصل على موافقة زيادة رأس ماله

أعلن بنك بوبيان عن حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي، أمس الثلاثاء، على زيادة رأس المال؛ وذلك بإصدار أسهم جديدة وعددها 400 مليون سهم.

وقال "بوبيان" في بيان للبورصة إن أسهم الزيادة سيتم طرحها للاكتتاب العام مع حق الأولوية لمساهمي البنك.

وأوضح أن علاوة الإصدارة سوف تكون بقيمة 400 فلس لكل سهم تضاف إلى القيمة الاسمية للسهم البالغة 100 فلس للسهم.

وأضاف "بوبيان" أن البنك سيقوم باتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بعملية إصدار الأسهم والإعلان عنها؛ وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من قبل كل من هيئة أسواق المال والجمعية العامة غير العادية للبنك.

وبين أن عملية زيادة رأس المال الهدف منها هو تعزيز رأس المال الرقابي للبنك.

كان البنك قد أعلن في 26 يناير الماضي، عن بياناته المالية السنوية مُحققاً أرباحاً صافية بنحو 48.5 مليون دينار بنمو نسبته 41 % وربحية للسهم بلغت 13.57 فلس.

بنك بوبيان

«آسيا كابيتال» تزيد استثماراتها الخارجية إلى 12 مليون دينار

وافق مجلس إدارة شركة آسيا كابيتال الاستثمارية في اجتماعه، على زيادة استثمارات الشركة الخارجية بما لا يتجاوز مبلغ 12 مليون دينار.

وقالت "آسيا" في بيان للبورصة، إن المجلس وافق كذلك على العرض المقدم من شركة الاستثمارات الوطنية والمرخص لها من قبل هيئة أسواق المال بمزاولة نشاط صانع السوق؛ ومن ثم التوقيع على اتفاقية صانع سوق مع "استثمارات" لتقوم بموجبها بتقديم خدمة صانع سوق على سهم "آسيا".

وأوضحت الشركة في البيان أن المعلومات الجوهرية السابقة لا يوجد لها أثر حالياً على المركز المالي للمجموعة، وسوف يتم إصدار إفصاحات مُكملة بما فيها التوقيع على العقود المُلزمة متضمنة الأثر المتوقع.

كانت أرباح "آسيا" ارتفعت بنسبة 83% في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 1.112 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 607.83 ألف دينار في الفترة المماثلة من عام 2020.